

Distr.: General
24 August 2023
Arabic
Original: Russian



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة الأربعون
17-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

الاتحاد الروسي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - المنهجية

- 1- أعدت وزارة العدل في الاتحاد الروسي هذا التقرير الوطني للجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل على أساس المعلومات المتفق عليها في إطار المشاورات المشتركة بين الوكالات التي نظمتها الهيئات الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية، وأمانة مظالم حقوق الإنسان، وأمانة مظالم حقوق الطفل الملحقه بالرئاسة.
- 2- وإضافة إلى ذلك، أخذت في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير المشاورات مع الهيئات التشريعية للدولة (مجلس الاتحاد ومجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي) ومع الغرفة الاجتماعية للاتحاد بصفتها مسؤولة عن الرصد العام، وكذا السوابق القضائية لأعلى الهيئات القضائية في الاتحاد.
- 3- ويعرض هذا التقرير نتائج العمل المتصل بتحسين الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، وكذا بتنفيذ التوصيات التي كان الاتحاد الروسي قد قبلها باعتبارها التزامات طوعية عقب النظر في تقريره الوطني الثالث.

ثانياً - الإطار المعياري لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ألف - الضمانات الدستورية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (1-26، و115)

- 4- الاتحاد الروسي دولة اتحادية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون تتخذ حكومته شكلاً جمهورياً، وتتألف من كيانات مكونة للاتحاد، تتمتع بالمساواة في الحقوق.
- 5- وطبقاً للمادة 2 من الدستور، فإن الشخص وحقوقه وحرياته قيمٌ عليا. ومن واجبات الدولة الاعتراف بحقوق وحريات الشخص والمواطن واحترامها وحمايتها. والفصل الثاني من الدستور مكرس لحقوق وحريات الشخص والمواطن ويتضمن بياناً مستفيضاً بالحقوق والحريات المشمولة بالحماية. ويجب ألا يُفسَّر تعداد الحقوق والحريات الأساسية في الدستور بأنه يحرم من غيرها من حقوق وحريات الأشخاص والمواطنين المعترف بها عالمياً أو بأنه ينتقص منها. فالحقوق والحريات الأساسية غير قابلة للتصرف وهي تعود لجميع الأشخاص منذ ولادتهم وتطبيقها تطبيق مباشر. وتحظى الحقوق والحريات بالاعتراف وبالضمان وفق ما تنص عليه مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عالمياً ووفقاً لدستور الاتحاد الروسي.
- 6- وطبقاً للدستور، تشكل قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً والمعاهدات الدولية التي صدق عليها الاتحاد الروسي جزءاً لا يتجزأ من نظامه القانوني. وإذا تضمنت معاهدة دولية الاتحاد الروسي طرف فيها قواعد تخالف تلك المنصوص عليها في القانون، تطبق قواعد المعاهدة الدولية.
- 7- والاتحاد الروسي طرف في الأغلبية العظمى من المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وهو يعترف مواصلة توسيع نطاق التزاماته الدولية في هذا المجال تدريجياً مع مراعاة كل من النتائج المالية وضرورة تغيير القوانين والممارسات الوطنية.
- 8- وفي عام 2018، صدق الاتحاد الروسي على اتفاقية منظمة العمل الدولية (المعايير الدنيا) (رقم 102)، التي تحدد المعايير الدولية المتعلقة ببعض الحقوق الاجتماعية الأساسية. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للاتحاد الروسي عام 2020، ونتيجة لذلك تحمل البلد التزامات في مجال الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي في حالات الأمومة والمرض والعجز والشيخوخة والبقاء على قيد الحياة بعد وفاة الشريك والحوادث المهنية والأمراض المهنية.

- 9- وتدرس سلطات الدولة في الاتحاد الروسي، في إطار التوسيع التدريجي لالتزاماتها الدولية، إمكانية انضمام البلد إلى معاهدات دولية شتى.
- 10- ووفقاً لخطة عمل تنفيذ أساسيات السياسة الحكومية للاتحاد الروسي بشأن السلامة الكيميائية والبيولوجية حتى عام 2025 وما بعده، تجري على المستوى المشترك بين الوكالات دراسة إمكانية واستصواب الانضمام إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.
- 11- والاتحاد الروسي ليس طرفاً في اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ولا في اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، لكن التشريع الروسي يتضمن الأحكام اللازمة للحد من حالات انعدام الجنسية. ويستمر مع القانون الاتحادي بشأن جنسية الاتحاد الروسي، المعتمد عام 2023 (الساري منذ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، احترام مبدأ الحد من حالات انعدام الجنسية.
- 12- ولا يبدو من المستصوب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لأن لدى الاتحاد الروسي آلية وطنية لرصد عمل السجون وهيئات إنفاذ العقوبات، وهو عمل تضطلع بها السلطات العامة والمنظمات المدنية.
- 13- والاتحاد الروسي ليس طرفاً في اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها (اتفاقية اسطنبول)، لأن أحكاماً شتى من هذه الاتفاقية تتناقض مع أحكام التشريع الروسي، ومع النهج المبدئية المتصلة بحماية وتعزيز القيم الأخلاقية والأسرية التقليدية، ومع إطار السياسة الحكومية للأسرة في الاتحاد حتى عام 2025. غير أن التشريعات الوطنية والسوابق القضائية تغطي بالتفصيل الجوانب المتصلة بمكافحة العنف ضد المرأة.

باء - الضمانات التشريعية والمؤسسية لحقوق الإنسان (41-43، و45، و47-56، و307-309، و145-148)

- 14- تحدد حقوق الشخص والمواطن وحياته مدلول القوانين ومحتواها وتطبيقها وعمل السلطين التشريعية والتنفيذية والحكم الذاتي المحلي، وتطبيقها السلطة القضائية.
- 15- وتواصل أجهزة السلطة الحكومية عملها من أجل تحسين وتوطيد آليات حماية حقوق الإنسان.
- 16- وحماية حقوق الإنسان من اختصاص أجهزة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ورئيس الاتحاد الروسي هو ضامن الدستور وكافل حقوق وحيات الشخص والمواطن.
- 17- وتتولى المحكمة الدستورية للاتحاد، على أساس الطعون التي تتلقاها، مهمة مراجعة دستورية الأحكام التشريعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أوامر وقرارات تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وعمل مؤسسات المجتمع المدني، والحرية والأمن الشخصيين، والخصوصية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية الفئات السكانية الضعيفة، وحقوق الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية، ووضع الأجانب، وإقامة العدل وإطار النظام القضائي، والحماية الصحية، وغيرها من الأمور في سياق انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 18- وتوجد في الاتحاد الروسي هيئات أمين مظالم حقوق الإنسان، وأمين مظالم حقوق الطفل، وأمين مظالم حقوق أصحاب المشاريع، وجميع هذه الهيئات تابعة لرئاسة الاتحاد. ويجوز للكيانات المكونة للاتحاد الروسي أيضاً إنشاء هيئات إقليمية لأمين مظالم حقوق الإنسان، وأمين مظالم حقوق الطفل، وأمين مظالم حقوق أصحاب المشاريع. وتوجد في بعض الكيانات المكونة هيئة أمين مظالم حقوق الأقليات من الشعوب الأصلية. وأُنشئت أيضاً هيئة أمين المظالم المالي (المدافع عن حقوق مستخدمي الخدمات المالية)،

وهو مسؤول بشكل مستقل عن حل المنازعات بين مستخدمي الخدمات المالية والمؤسسات المالية قبل الوصول إلى محاكمة. ويجري التعاون بين المجتمع المدني وأجهزة سلطات الدولة عن طريق الغرفة الاجتماعية للاتحاد ومؤسسات تنسيق أخرى، مثل المجالس العامة التابعة للأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية والكيانات المكونة للاتحاد.

19- وأنجز مشروع طموح للزيادة مرونة قانون العقوبات وأُسننته. وأُخذ، على وجه الخصوص، بضمانات تشريعية لحماية حقوق أصحاب المشاريع من الإجراءات الجنائية التي لا أساس لها ومن فرض تدابير إجرائية قسرية لا مبرر لها. وقد ثبت أن الحاجة إلى مواصلة البحث التمهيدي ليست في حد ذاتها سبباً كافياً لإطالة أمد الاحتجاز السابق للمحاكمة.

20- وجرى تنويع نظام الإجراءات الاحتياطية: فقد تحسنت التدابير غير الاحتجاجية (مثل الإفراج بكفالة أو الإقامة الجبرية) وأُخذ بإجراء احتياطي جديد، هو حظر القيام ببعض الأعمال. وتم توضيح الأسباب التي يمكن على أساسها إصدار أمر بالاحتجاز السابق للمحاكمة في حق أصحاب المشاريع كإجراء احتياطي وتُعطى الأولوية لفرض إجراءات احتياطية تسمح لهم بمواصلة أعمالهم.

21- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طبق في كثير من الحالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية، مع فرض غرامة كعقوبة جنائية بديلة.

22- وبين عامي 2022 و2023، عُُدل التشريع المتعلق بالإجراءات الجنائية في الجرائم الضريبية لتنظيم القضايا المتعلقة بتحريك الإجراءات الجنائية وتقليص مدة تقادم مثل هذه الجرائم.

23- وفي عام 2023، اعتمد قانون اتحادي لتوضيح إمكانية تطبيق الإعفاء من المسؤولية الجنائية إذا تم إصلاح الأضرار المتسبب فيها. وتجري دراسة مشروع قانون اتحادي من شأنه أن يرفع عتبات الأضرار الجسيمة والجسيمة بشكل خاص في مجموعة كاملة من الجرائم الاقتصادية.

24- وتقوم أمانة مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي بدور فاعل في مجال حماية حقوق الإنسان. فبين عامي 2016 و2022، انعكست مقترحات أمانة المظالم في 114 صكاً قانونياً وتنظيمياً، بما في ذلك 73 قانوناً اتحادياً.

25- وفي عام 2021، أكدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنها اعتمدت مؤسسة أمين مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي في الفئة "أ" - الفئة الأعلى. كما أحاطت علماً بالجهود التي بذلتها أمانة مظالم حقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات السابقة للجنة الفرعية، وتعاونها الفاعل مع الهيئات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، وعملها في تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وإصلاح القوانين.

26- وفي عام 2020، تم تحسين اللائحة التشريعية لأنشطة أمناء مظالم حقوق الإنسان التابعين للكيانات المكونة للاتحاد الروسي. ويحدد قانون اتحادي مركز واختصاصات أمناء المظالم الإقليميين وينص على ضمانات إضافية لكفالة استقلالهم.

27- ويتألف مجلس تنمية المجتمع المدني وحقوق الإنسان، التابع لرئاسة الاتحاد الروسي، من ممثلين عن أبرز المنظمات غير الحكومية ومن خبراء مستقلين.

28- ويجري تنفيذ عمل نشيط في مكافحة الفساد وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والخطط الوطنية ذات الصلة. وتنفذ أجهزة إنفاذ القانون بصورة منهجية أنشطة تهدف إلى كشف جرائم الفساد وقمعها وتوضيح ملبساتها.

- 29- ويجري تنفيذ إصلاح تشريعي لتحسين فعالية وسائل مكافحة الفساد. وفي عام 2018، أخذ بإجراء مبسط لتحريك الإجراءات التأديبية على جرائم الفساد في حق موظفي الدولة والبلديات ومستخدمي الشركات والمؤسسات العامة والصناديق العامة الممولة من خارج عن الميزانية الذين يعترفون بارتكاب مخالفة، ووُضعت مهلة وحيدة للتقدم فيما يتعلق بفرض العقوبات.
- 30- وفي عام 2021، وُسعت قائمة الأشخاص الذين قد يخضعون لعمليات التحقيق في أعمال إجرامية بسبب جرائم فساد.
- 31- وفي عام 2022، حدد قانون اتحادي الأسس القانونية لمصادرة الأموال من شخص يجري التحقيق معه ولم يقدم، حيث يكون ملزماً بتقديم معلومات عن دخله أو أصوله أو ديونه، أدلة تؤكد أنها من مصادر قانونية.

جيم- التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان (27-40)

- 32- يطبّق الاتحاد الروسي سياسة منهجية لتقوية الحوار البناء وغير المسيّس بشأن القضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان؛ ولتشجيع التعاون، في ظل المساواة في الشروط والاحترام المتبادل، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان طبقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي؛ ولوضع حد لنهج "الكليل بمكياي" واستخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.
- 33- ومن أجل تبادل أفضل الممارسات، يعقد الاتحاد الروسي بانتظام مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف مع شركائه بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- 34- وتعد مكافحة العنصرية، وكره الأجانب، والنزعة القومية العدوانية، والتعصب الإثني والديني والنازية الجديدة، والحفاظ على الذاكرة التاريخية، ومكافحة تحريف التاريخ مسائل مبدئية بالنسبة للاتحاد الروسي، الذي يقدم سنوياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بعنوان "محرارة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".
- 35- ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (يشار إليه فيما يلي باسم المجلس). ففي عام 2020، انتُخب الاتحاد الروسي لعضوية المجلس وقام بعمل فاعل في هذه الهيئة الأساسية لحقوق الإنسان حتى نيسان/أبريل 2022، عندما تم تعليق عضوية بلدنا في المجلس بقرار اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة من دون توافق في الآراء. وبين عامي 2022 و2023، شارك الاتحاد الروسي في أعمال المجلس بصفة مراقب.
- 36- ويواصل الاتحاد الروسي التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري في التقارير الدورية المقدمة من الاتحاد الروسي أعوام 2021 و2022 و2023 لكل واحدة منها، على التوالي.
- 37- وتواصل التعاون في ميدان حقوق الإنسان مع المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومدير قسم الشؤون الجنسانية في أمانة المنظمة بزيارة الاتحاد الروسي.
- 38- والاتحاد الروسي طرف في العديد من اتفاقيات مجلس أوروبا المفتوح باب التوقيع عليها لبلدان ثالثة (ومنها الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، واتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية). ويشترك خبراء روس في أجهزة عمل هذه المعاهدات الدولية.

39- ويولي الاتحاد الروسي أهمية خاصة للتعاون الإقليمي في مجالات محددة. ولدى رابطة الدول المستقلة هيئة تسمى المجلس المشترك بين الدول لمكافحة الفساد، يشارك الاتحاد الروسي بفاعلية في أعماله. وفي عام 2022، نظمت السلطات الروسية، في إطار رابطة الدول المستقلة، أنشطة شتى لمكافحة الأعمال الإجرامية المتعلقة بالاختطاف والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية، وكذلك لمنع وكشف وقمع الجرائم المتعلقة باستغلال النساء والأطفال وإنتاج وتوزيع المواد الإباحية، بوسائل منها الإنترنت.

40- وتتظم سلطات إنفاذ القانون اجتماعات دورية للأفرقة العاملة المشتركة المعنية بتنفيذ اتفاقات العمل مع أوزبكستان وأرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وبلدان أخرى، تدرس فيها الجوانب الإشكالية التي قد تنشأ عن ممارسة مواطن من دولة عضو لنشاط مهني.

41- ويطبق الاتحاد الروسي سياسة فاعلة ومحددة لتعزيز التنمية الدولية من أجل تحقيق استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للدول الشريكة له، وإقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة له، والقضاء على بؤر التوتر والنزاع القائمة ومنع ظهورها (أساساً في المناطق المتاخمة للاتحاد الروسي)، وكذلك تعزيز مكانته في المجتمع الدولي وخلق ظروف خارجية مواتية لتنمية الاتحاد الروسي.

42- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي تبذلها أمانة مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي في مجال التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. ويوجد حالياً 23 اتفاقاً سارياً مع أمناء مظالم حقوق الإنسان من بلدان أجنبية ومنظمات وطنية لحقوق الإنسان، وكذلك مع ثلاثة بروتوكولات إضافية لاتفاقات مبرمة سابقاً، يجري في إطارها تبادل فاعل للخبرات بشأن القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

43- وبين عامي 2018 و2023، شاركت أمانة مظالم حقوق الإنسان وممثلوها في عشرات المؤتمرات الدولية والموائد المستديرة وغيرها من الأحداث، وتبادلوا الخبرات في إطار التحالف الأوراسي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأقاموا علاقة تعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي سياق التدفق الهائل للاجئين إلى أراضي الاتحاد الروسي، أقيم تعاون بناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تم توقيع مذكرة تفاهم معها عام 2022. وتمت زيارة ما مجموعه 37 مركزاً للإيواء المؤقت في 14 كياناً من الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، بالتعاون مع موظفي المفوضية السامية.

44- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت أمانة مظالم حقوق الإنسان التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي عام 2020، قدمت أمانة المظالم تقارير بديلة وملاحظات إلى مجلس حقوق الإنسان ومختلف أفرقة العمل التابعة للجمعية العامة وهيئات معاهدات الأمم المتحدة (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة مناهضة التعذيب). وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، قدمت ما مجموعه سبعة تقارير بديلة وملاحظات.

ثالثاً - تطور حماية حقوق الشخص وحرياته

ألف - المساواة وعدم التمييز (56-58، و68-69، و88-101، و121، و145، و151، و206، و239، و250-266)

45- تحظر تشريعات الاتحاد الروسي جميع أشكال تقييد حقوق وحرريات المواطنين لأسباب تتعلق بالأصل الاجتماعي والعرق والجنس والإثنية واللغة والدين وأي سبب آخر.

46- ويجرم التمييز، أي انتهاك حقوق الشخص والمواطن أو حرياته أو مصالحه المشروعة لأسباب تتعلق بالجنس أو العرق أو الإثنية أو اللغة أو الأصل أو الملكية أو المركز المهني أو مكان الإقامة أو الموقف من الدين أو المعتقدات أو الانتماء إلى منظمات أو غيرها من المجموعات الاجتماعية، إذا ارتُكب مع إساءة استخدام السلطة.

47- ويستتبع أي فعل من أفعال العنف، بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها الضحية أو أي اعتبار آخر، الرد الواجب من أجهزة إنفاذ القانون. ويعتبر ارتكاب الجريمة بدافع الكراهية أو العداء تجاه فئة اجتماعية معينة ظرفاً مشدداً.

48- ويحظر في الاتحاد الروسي نشر معلومات تخرض على أي شكل من أشكال التمييز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جُرم الرفض غير المبرر لتوظيف شخص على أساس أنه بلغ سن التقاعد المبكر، وكذلك الفصل غير المبرر لشخص عن العمل لنفس السبب.

49- وفي عام 2022، تمت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2023-2030)، التي تحدد التوجهات الرئيسية لسياسة الدولة لصالح المرأة، وكذلك أهدافها وغاياتها ونتائجها المتوقعة.

50- وأنشئ مجلس تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة، التابع للحكومة الاتحادية، لتنظيم التعاون بين سلطات الدولة والسلطات العامة للكيانات المكونة للاتحاد وأجهزة الحكم الذاتي المحلي والمنظمات المدنية والعلمية وذات الاهتمامات الأخرى المتصلة بتحسين سياسة النهوض بالمرأة.

51- ويجري توسيع نطاق فرص العمل للمرأة. ففي عام 2021، دخلت نسخة محدثة من قائمة الصناعات والوظائف والمناصب التي تتسم ظروف العمل بها بأنها ضارة و/أو خطيرة والتي يقيد فيها استخدام عمل الإناث حيز التنفيذ. وفي عام 2022، أصبحت مهن ميكانيكي الطائرات ومهندس صيانة الطائرات والمروحيات مفتوحة أمام النساء، ورفعت القيود المفروضة على أنواع أخرى من النشاط المهني.

52- وتُعلق أهمية كبيرة على مكافحة التمييز في مجال الرياضة. ووفقاً للتشريعات الروسية وقواعد الاتحادات الدولية، تحظر لوائح جميع الاتحادات الرياضية الروسية جميع أشكال التمييز والعنصرية وكره الأجانب ضد الرياضيين والكيانات الرياضية. فعلى سبيل المثال، يسعى الاتحاد الروسي لكرة القدم، وهو منظمة مدنية وطنية، جاهداً إلى القضاء على جميع أشكال التمييز في كرة القدم، وأنشأ من أجل ذلك مكتب مشاريع للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

باء - تشجيع التسامح. مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (66-67، و72-87، و104-105، و123-129، و136، و199-205)

53- طبقاً للمادة 29 من الدستور، يُحظر الدفاع عن العداء أو الكراهية الاجتماعية أو العنصرية أو الإثنية أو الدينية أو تشجيعها.

54- وفي الاتحاد الروسي، تخضع الجرائم التي ترتكب بدافع التحيزات السياسية أو الأيديولوجية أو العنصرية أو الإثنية أو الدينية أو بدافع الكراهية أو العداء تجاه فئة اجتماعية معينة لعقوبة جنائية. وعلاوة على ذلك، تعتبر هذه الأسباب ظرفاً مشدداً.

55- ويتلقى أفراد قوات أنفاذ القوانين تدريباً تدريجياً على مكافحة التمييز العنصري والتمييز العنصري.

56- ويحظر القانون بشكل صارم على الموظفين منح امتيازات لفئات اجتماعية معينة. وقد أُخذ بالالتزام بمراعاة خصوصيات المجموعات الإثنية المختلفة وتعزيز الوئام بين الإثنيات والأديان.

57- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العمل على مكافحة مظاهر التطرف في مجال الحقوق الانتخابية. وفي عام 2021، حُظر انتخاب المواطنين المتورطين في أنشطة منظمة متطرفة أو إرهابية صدر قرار قضائي نهائي بحلها أو تعليق نشاطها لتولي المناصب العامة. وهذه القيود مؤقتة (سارية المفعول لمدة ثلاث أو خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه قرار المحكمة نهائياً، حسب درجة المشاركة في أنشطة المنظمة). ونُص كذلك على أنه لا يجوز التحريض على القيام بأنشطة متطرفة ولا مساندة التطرف أو تبريره في أي برامج انتخابية يضعها المرشحون والأحزاب أو الحركات السياسية، ولا في أي نوع آخر من أنواع مواد الحملات الانتخابية ولا في التدخلات في الأفعال العامة أو في وسائط الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسجل أي حالات استخدمت فيها عبارات تمييزية تتعلق بالأصل الإثني لشخص ما أو تحريض على الكراهية في الخطاب السياسي خلال الحملات الانتخابية.

58- ووفقاً للقانون، يُعد من الأنشطة المتطرفة: الحُص على زرع الشقاق الاجتماعي أو العرقي أو الإثني أو الديني؛ وإعلان فكرة تميز شخص أو ثقافته أو دنيته لأسباب تتصل بالأصل الاجتماعي أو العرق أو الإثنية أو الدين أو اللغة أو الموقف من الدين؛ والترويج أو العرض العام للسمات والرموز النازية أو المتعلقة بالنازية؛ والتحريض علناً على القيام بهذا النوع من الأنشطة؛ وإعداد مواد تتضمن هذه المحتويات ونشرها؛ وتنظيم هذه الأنشطة والتحضير لها، وكذا تمويل وتشجيع تنفيذها؛ والتبرير العلني للإرهاب أو أنشطة إرهابية أخرى.

59- وتشمل الأهداف الرئيسية لسياسة الدولة بشأن الإثنيات منع أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل الاجتماعي أو العرق أو الإثنية أو اللغة أو الدين، وكذا تحقيق الانسجام في العلاقات بين الإثنيات. وهذا النهج مكرس في استراتيجية سياسة الدولة المتعلقة بالإثنيات حتى عام 2025.

60- وشارك مجلس العلاقات بين الإثنيات، التابع لرئاسة الاتحاد الروسي والمؤلف من ممثلين عن المنظمات الثقافية الإثنية المستقلة ذاتياً على المستوى الاتحادي، ورابطات الأقليات من الشعوب الأصلية، والأوساط العلمية وأوساط الخبراء، مشاركة مباشرة في صياغة التعديلات التي أدخلت على الاستراتيجية. ويجري استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في منتديات عامة، مثل الغرفة الاجتماعية للاتحاد، وفي الأجهزة الاستشارية للخبراء، بمشاركة ممثلين عن مختلف المجموعات الإثنية.

61- ويسعى الاتحاد الروسي جاهداً إلى تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز الحيز الثقافي الموحد وضمان السيادة الثقافية للبلد، وكذا إلى منع تبرير التعصب بين الإثنيات والطوائف، مما يسهم في تحقيق الوئام في العلاقات الإثنيات والطوائف.

62- ويتم التشديد على تهيئة الظروف اللازمة للتعاون بين الناس من مختلف الإثنيات والأديان. والاتحاد الروسي أحد البلدان القليلة التي يكفل فيها حوار موحد بين الثقافات: فهناك في البلد نحو 200 ثقافة لشعوب مختلفة تتعاون في وئام ويتعايش فيه ممثلو جميع ديانات العالم. ويمكن أن تتلقى ثقافات الشعوب المتنوعة دعم الدولة، مما يساعد على إنهاء العزلة الاجتماعية ويجنب تشكيل جيوب إثنية.

63- وفي عام 2022، أنشئ مسار سياحي ثقافي وطني يسمى "الوجه الألف لروسيا"، يتضمن زيارات إلى مراكز التقاليد والحرف اليدوية والحرف الشعبية وقطع متحفية فريدة ومعارض إثنوغرافية ومهرجانات شعبية وتمثالات تعيد بناء الأحداث التاريخية.

جيم - حماية الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً (44، و59-60، و114، و117-120، و122، و241-249، و271-282، و284-292)

- 64- يقوم قانون الأسرة في الاتحاد الروسي على ضرورة تقوية الأسرة، وعلى عدم قبول التدخلات التعسفية في الشؤون الأسرية، وعلى ضمان ممارسة أفرادها حقوقهم بحرية، وعلى قابلية تلك الحقوق للتقاضي.
- 65- وتستجيب اللائحة المنظمة للعلاقات الأسرية أولاً وقبل كل شيء لأولوية تنشئة الأطفال في وسط أسري. فعلى سبيل المثال، أكدت المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي على أن تؤخذ في الاعتبار، عند النظر في القضايا المتعلقة بالتعليق القسري لإقامة المواطنين الأجانب في البلد، اعتبارات إنسانية من مثل وضعهم العائلي أو ما إذا كان لديهم أطفال معالون.
- 66- ويعكف الاتحاد الروسي على إصلاح التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الأسرة والقيم الأسرية، موسعاً نطاق تدابير المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأسر التي لديها أطفال، ومشجعاً عدم فصل الأطفال عن أسرهم البيولوجية، ومحسناً نظام دعم الأطفال اليتامى أو المحرومين من الرعاية الأبوية، ومشجعاً العمل التطوعي في مجال الوقاية من الإهمال الاجتماعي.
- 67- ومن المقرر اتخاذ تدابير لدعم الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك فئات معينة من الأطفال. فعلى سبيل المثال، يعفى الأطفال ذوو الإعاقة أو الأيتام أو المحرومون من الرعاية الأبوية الذين يذهبون إلى مراكز التعليم قبل المدرسي الحكومية أو البلدية من دفع الرسوم الدراسية.
- 68- ومنذ عام 2019، تم دمج الأنشطة الرامية إلى تنفيذ إطار سياسة الدولة للاتحاد الروسي حتى عام 2025 في خطط الأحداث الكبرى التي تنظم في إطار عقد الطفولة. وفي كل عام، تقام المسابقة الوطنية لأسرة العام، تشارك فيها أكثر من 3 000 أسرة.
- 69- وفي عام 2023، بدأ الاتحاد الروسي في تنفيذ استراتيجية السلامة الشاملة للأطفال في الاتحاد الروسي، التي تنص على تنفيذ سياسة حكومية متسقة لصالح الأطفال وتطوير اتجاهات إيجابية لضمان طفولة مزدهرة ومحمية. وتنفذ أنشطة ترمي فيما ترمي إليه إلى مكافحة الأخطار التي تهدد حياة الأطفال وصحتهم والوقاية من وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومن إصابتهم بجراح. وتشدّد هيئات التحقيق على العمل الوقائي الذي يستهدف المراهقين، وتحسين مستوى معرفتهم القانونية، وتشجيع العادات الحاسوبية الجيدة، ضمن سياقات أخرى في التحقيق في الجرائم الجنائية التي يرتكبها القصر و/أو ترتكب في حقهم.
- 70- ويجري تنفيذ البرنامج الطويل المدى لتعزيز عمالة الشباب حتى عام 2030، والذي يهدف إلى تطوير التوجيه المهني الذي يستهدف الشباب، والسياحة الصناعية، ومهارات تنظيم المشاريع، والتدريب العملي الذي يقدمه فرادى منظمي الأعمال. وفي عام 2022، بلغ معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة 8,5 في المائة.
- 71- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُدّدت عقوبات الجرائم الجنسية المرتكبة في حق القصر، بوسائل منها استخدام وسائل الإعلام أو الإنترنت، وجُرِّمت التغطية على الجرائم الخطيرة المرتكبة في حق القصر.
- 72- وشُدّدت العقوبات المرتبطة بأعمال العنف الجنسي ضد القصر. وتتضمن الصيغة الجديدة لقانون عقوبات الاتحاد الروسي حكماً يُجرم على وجه التحديد أعمال التعذيب التي تتسم بدرجة خاصة من القسوة أو الإذلال أو الإيلام في حق الضحية.
- 73- وكثفت جهود الوقاية الرامية إلى منع جرائم العدوان على الأطفال. فعلى سبيل المثال، أنشئت نافذة على الإنترنت على الموقع الشبكي الرسمي لمكتب المدعي العام للاتحاد الروسي يمكن للمواطنين من خلالها تقديم شكاوى بشأن الانتهاكات المرتكبة في حق القصر، بما في ذلك شكاوى متعلقة بإساءة معاملة الأطفال أو العنف البدني و/أو العقلي و/أو الجنسي داخل الأسرة وفي المراكز التعليمية أو التدريبية.

- 74- وفي مجال حماية حقوق المرأة، تبذل جهود لمنع عدم الاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك النزاعات داخل الأسرة، وانخفاض الدخل بدرجة كبيرة، وفقدان الوظائف، وتدهور الصحة.
- 75- وعُدلت المادة 1-116 من قانون العقوبات في عام 2022 لإضافة عقوبة محددة للأشخاص الذين لديهم سوابق جنائية على جرائم عنف. وقدم أيضاً امتياز لصالح ضحايا أفعال سوء المعاملة التي يعاقب عليها عن طريق دعاوى خصامية - إدارية، وهي: الإعفاء من دفع الرسوم الحكومية لرفع دعوى مدنية عن الضرر المادي و/أو المعنوي الذي تسبب فيه شخص ارتكب المخالفة الإدارية المذكورة وسبقت إدانته بالجريمة المشار إليها في المادة 1-116 من قانون العقوبات، شريطة أن يكون الفعل قد ارتكب من نفس الشخص وفي حق نفس الشخص.
- 76- وفي عام 2019، أُدخلت تعديلات على قانون الشرطة الاتحادية، أعطت أفراد الشرطة الحق في اتخاذ تدابير ذات طابع وقائي، أي تحذير الفرد للتوقف عن القيام بعمل يمهّد لارتكاب جريمة أو مخالفة إدارية أو وضع حد لسلوك محظور معادي للمجتمع.
- 77- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسن عرض المعلومات الإحصائية، وجرى رصد الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات داخل الأسرة والمنزل، وتم التشديد على شمول العمل الوقائي الفردي الذي يقوم به أفراد الشرطة مع المواطنين المدرجين في قائمة الأشخاص الخاضعين لمراقبة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
- 78- ومن أجل تعزيز موقف عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال الجنسي للمرأة والاتجار بالأشخاص، تستخدم قوات إنفاذ القانون وسائط الإعلام لتوسيع نشر نتائج العمل على نطاق واسع لتوضيح ملائمة الجرائم المرتكبة ضد المرأة.
- 79- ومنذ أن صدق الاتحاد الروسي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أُنجز الكثير لمواءمة التشريع مع القانون الدولي. فقد عُُد حوالي 40 قانوناً اتحادياً و750 قانوناً إقليمياً، إضافة إلى اللوائح المتعلقة بتقديم الخدمات على مستوى الدولة والبلديات.
- 80- ويجري تدريباً إدخال متطلبات قانونية منهجية لكي تهيأ للأشخاص ذوي الإعاقة بيئة خالية من العوائق في مجالات التعليم، والصحة، والعمالة، والثقافة، والنقل، وإدارة المناطق الحضرية، والاتصالات والمعلومات، والرياضة.
- 81- ويتواصل اتخاذ تدابير لضمان استيفاء مراكز الاقتراع للشروط اللازمة للناخبين ذوي الإعاقة لتمكينهم من الوصول إلى حقهم في التصويت وممارسته من دون عوائق، وكذا تقديم المساعدة الظرفية في ممارسة الناخبين لحقوقهم في التصويت الفعلي.
- 82- وتقدم الدولة مساعدة مالية للناشرين ووسائل النشر، التي أنتجت بحلول نهاية عام 2022 ما مجموعه 1 680 عنواناً من الأدب الروائي وتقريب العلوم من العموم والأدب التربوي و5 دوريات للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، إلى جانب صيغ أخرى بطريقة برايل وبالخط الكبير الحجم.
- 83- وازدادت فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة: ففي الوقت الراهن، إذا لم يتمكن صاحب عمل من توظيف شخص ذي إعاقة للوفاء بالحصة المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في شركته، فيمكنه، في إطار عقد موقع مع كيان قانوني آخر، الوفاء بهذا الالتزام بضمان أن يكون الشخص موظفاً في أي شركة أخرى.
- 84- وفي عام 2019، أنشئت خدمة مرافقة حكومية لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، أي تقديم المساعدة الفردية للعامل عن العمل ذي الإعاقة في البحث عن عمل، وتهيئة الظروف له لمزاولة نشاط مهني وتسريع تكيفه المهني في مكان العمل، وكذا خلق مسار ميسر الوصول لتقله من وإلى مكان العمل وفي مرافق الشركة المشغلة.

- 85- ويجري العمل على إعادة تأهيل الأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة وتكثيفهم اجتماعياً في مجال التربية البدنية والرياضة من خلال تنظيم فصول للتربية البدنية المكيفة. وهناك حالياً 91 مركزاً في 61 كياناً مكوناً للبلد مسجلة في سجل المؤسسات المستقلة للتكيف.
- 86- وهناك مراكز ثقافية متخصصة في الاتحاد الروسي، مثل مكاتب المكفوفين ومراكز المسرح الشامل للجميع. ويجري اتخاذ تدابير لدعم المشاريع الشاملة للجميع وإنشاء شبكات من المختبرات الإبداعية الشاملة للجميع في المؤسسات الثقافية والترفيهية. وفي عام 2021، نظمت المتاحف الاتحادية 31 739 حدثاً شاملاً للجميع حضرها ما مجموعه 308 311 شخصاً من ذوي الإعاقة. وأنشئ 91 مختبراً إبداعياً شاملاً للجميع في الكيانات المكونة للاتحاد الروسي. وتقدم المتاحف الحكومية الاتحادية مزايا للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الدخول المجاني أو بسعر مخفض.
- 87- ومنذ عام 2019، يجري تنفيذ المشروع الاتحادي "العمر الثالث"، وهو جزء من المشروع الوطني "الديموغرافيا" والذي يهدف إلى تحسين جودة حياة كبار السن، وتهيئة الظروف اللازمة حتى يتمكنوا من الحصول على حياة طويلة ونشطة وتحفيزهم على اتباع نمط حياة صحي.
- 88- ومنذ عام 2021، يجري اتخاذ تدابير لتوفير التدريب المهني للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم 50 عاماً أو أكثر والمواطنين الذين بلغوا سن التقاعد المبكر. وفي عام 2022، تلقى 66 300 مواطن من هذه الفئات التدريب وتم توظيف 55 500.
- 89- ويجري تحسين نظام حماية صحة كبار السن وتطوير رعايتهم. وزيدت الهياكل الأساسية التي تقدم فيها خدمات رعاية كبار السن، وتمت الموافقة على مجموعة من التدابير لمنع حالات السقوط والكسور لدى كبار السن، ومن المقرر اتخاذ تدابير لمنع الاضطرابات المعرفية في العمر الثالث.
- 90- وفي عام 2018، نفذ الاتحاد الروسي نظام رعاية طويلة الأجل، تواصل تحسينه منذ ذلك الحين. وفي عام 2023، تجاوز عدد كبار السن وذوي الإعاقة الذين يتلقون هذه الرعاية 140 000.
- 91- وأنشئ في الاتحاد الروسي نظام متعدد التخصصات للخدمات الاجتماعية لفائدة كبار السن. وفي عام 2022، استفاد 7,84 ملايين من كبار السن وذوي الإعاقة من هذا النوع من الخدمات.
- 92- ويجري تحسين نظام حصول كبار السن على الموارد التعليمية. ويوجد في الاتحاد الروسي أكثر من 1 280 جامعة لكبار السن، حيث يمكن لكبار السن اكتساب معارف جديدة في مختلف المجالات. ويعد محو الأمية الحاسوبية مجالاً ذا شعبية كبيرة: إذ تلقى أكثر من 135 000 من كبار السن تدريباً في هذا المجال عام 2022.
- 93- ويجري عمل منهجي لتشجيع كبار السن على ممارسة التربية البدنية والرياضة. وفي عام 2022، بلغ عدد كبار السن الذين يمارسون التربية البدنية أو نوعاً من الرياضة بشكل منهجي 6,7 ملايين.
- 94- ومشاركة كبار السن في الأنشطة الثقافية والترفيهية مكفولة. وللمراكز الثقافية الحق في تقديم مزايا لكبار السن أو المتقاعدين في شكل تذاكر مجانية أو مخفضة الثمن.
- 95- وكثفت الجهود الرامية إلى إنشاء نظام متكامل لدعم الأنشطة التطوعية. وفي عام 2022، بلغ عدد المتطوعين من كبار السن 164 000.

دال- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه. مكافحة الاتجار بالأشخاص (المواد 106، و113، و130، و149-150، و169-173، و208-213، و237، و268-270)

- 96- يعترف الدستور بحق كل شخص في الحياة والحرية والأمان على شخصه.
- 97- وفي الاتحاد الروسي، يسري نظام قانوني يقضي بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام، وهو أكثر صرامة من المعيار الدولي ويستند إلى تفسير المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي لأحكام الدستور. ويستند هذا النهج إلى السوابق القضائية للمحكمة الدستورية، التي أوضحت أنه في أعقاب الوقف الاختياري المطول لاستخدام عقوبة الإعدام، نشأت ضمانات ثابتة لحق الإنسان في عدم الحكم عليه بعقوبة الإعدام، وترسّخ نظام قانوني دستوري تجري في إطاره، مع مراعاة الاتجاهات والالتزامات القانونية الدولية التي تعهد بها الاتحاد الروسي، عملية لا رجعة فيها تسير نحو إلغاء عقوبة الإعدام.
- 98- ولذلك، فإن الاتحاد الروسي يحترم الأحكام الأساسية للبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإن كان لم ينضم إليه.
- 99- ويكفل دستور الاتحاد الروسي عدم تعريض أي شخص للتعذيب أو العنف أو غير ذلك من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة. ويُعاقب على ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية بموجب أحكام القانون.
- 100- وينص قانون الإجراءات الجنائية على عدم جواز الاستناد إلى الأدلة التي يحصل عليها بالتعذيب أو العنف أو المعاملة المهينة لإثبات تهمة من التهم ويعتبرها غير مقبولة.
- 101- ويجرم الإكراه للحصول على اعتراف، بوسائل منها العنف أو سوء المعاملة أو التعذيب أو بواسطة التهديد أو الابتزاز أو غير ذلك من الأفعال غير القانونية التي يرتكبها الشخص المكلف بالتحقيق، أو شخص ثالث بتعليمات أو بموافقة ضمنية منه.
- 102- وفي عام 2022، وُسِّع ووضح مفهوم "التعذيب" وشُدَّت العقوبات على مجموعة من الجرائم المتعلقة بالتعذيب أثناء مزاوله الوظيفة العمومية.
- 103- ومن الأهداف الأساسية لإطار تطوير نظام السجون في الاتحاد حتى عام 2020 أُنسِنَتْ ظروف احتجاز الأشخاص السابق للمحاكمة والمحكوم عليهم، وكذا تعزيز الضمانات التي تكفل احترام حقوقهم ومصالحهم المشروعة.
- 104- وعملاً بحكم صادر عن المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، عُدِّلَ التشريع بحيث يمكن الطعن مباشرة في رفض المحكمة السماح لمشتبه فيه أو متهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة إجراء فحص طبي لتحديد ما إذا كان يعاني من مرض يمنع حرمانه من الحرية.
- 105- ووضعت أشكال فعالة لمراقبة استخدام القوة المادية والوسائل الخاصة والأسلحة على المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة والمحكوم عليهم، ونُظِّمَت المسؤولية عن تحريك الإجراءات فيما يتعلق بالسلط في استخدام السلطة في حال انتهاك حقوق الأشخاص المحتجزين في المؤسسات السجنية.
- 106- وتضطلع قوات إنفاذ القانون في الاتحاد الروسي، بالتعاون مع نظيراتها في دول أخرى، سنوياً بأنشطة وقائية وعمليات لكشف وقمع الأنشطة الإجرامية للجماعات المنظمة والعصابات الإجرامية ذات الصلات الدولية أو الأقاليمية التي تتعاطى الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، وتنظيم الجرائم ذات الطابع المتطرف أو الإرهابي.

- 107- وتواصل السلطات الروسية العمل بفاعلية على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 108- وصدق الاتحاد الروسي عام 2004 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لها، اللذين يشكلان أساساً متيناً للتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشترك الاتحاد الروسي بفاعلية في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص المنشأ بموجب الاتفاقية، الذي يهدف إلى ضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً.
- 109- وتناقش خلال الدورات السنوية للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية باستفاضة مسألة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ويسهم الاتحاد الروسي إسهاماً كبيراً في وضع اللجنة تدابير لتكثيف التعاون في هذا المجال.
- 110- وتولي قوات إنفاذ القانون اهتماماً لمشكلة المواطنين الروس الذين يتم نقلهم إلى الخارج للاستغلال في العمل والجنس من خلال وكالات عرض أزياء مزيفة ووكالات التوظيف ووكالات المواعدة ودورات اللغة ووكالات السفر. وتتركز جهود قوات إنفاذ القانون على وضع حد لمصادر إحضار الضحايا في الخارج.
- 111- ويؤدي رصد تنفيذ التشريعات الصحية دوراً هاماً في نظام منع الجرائم المتصلة بالاتجار بالأشخاص. وتمنع عمليات التفتيش التجاوزات المحتملة من جانب العاملين الصحيين والمخالفات في مجال التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وزرعها والاتجار غير المشروع بالمواد البيولوجية. ويحظر القانون في الاتحاد الروسي المتاجرة بالأعضاء والأنسجة البشرية ويعاقب عليه جنائياً.
- 112- وفي عام 2022، من أجل الحد من المخاطر الناجمة عن حالات الاتجار بالأشخاص، أدخلت شروطاً لتتظيم تأجير الأرحام في أراضي الاتحاد الروسي في التشريع.
- 113- ويشدّد أيضاً على تلقي الأطفال المعرضين للخطر أو ذوي الإعاقة أو الأيتام مساعدة شاملة وعندما يحتاجون إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مكن تدخل النيابة العامة من حماية حقوق ما يقرب من 550 000 طفل.
- 114- وفي عام 2020، اعتمدت استراتيجية مكافحة التطرف في الاتحاد الروسي حتى عام 2025، وهي تحدد النهج المفاهيمية لتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال. وتحدد الاستراتيجية مفهومي "الأيدولوجية المتطرفة" و"مكافحة التطرف" وتحدد العوامل التي تؤثر سلباً على حالة العلاقات بين الإثنيات والأديان في المجتمع. وتجتمع اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة التطرف في الاتحاد الروسي بانتظام.
- 115- وتتعهد قوات إنفاذ القانون حواراً مع ممثلي الشتات الإثني والرابطات الإثنية الثقافية والمدنية والشبابية والدينية، وتشارك في المنتديات والمؤتمرات الاجتماعية والسياسية، وتنظم موائد مستديرة ومحادثات ومناقشات ومؤتمرات أقاليمية لتعزيز موقف عدم التسامح إطلاقاً مع الأيديولوجيات المتطرفة والعداء وكره الأجانب، وتعزيز النشاط المدني بموقف وطني.
- 116- وينم الترويج لهذه الأعمال على المواقع الشبكية الرسمية لقوات الأمن وفي وسائط الإعلام وفي موارد شتى على الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وفي المجموع، تجاوزت زيارات المشاهدين ومستخدمي المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة الفورية.

هاء - إقامة العدل والنظام القضائي (137-144)

- 117- يخضع عمل أجهزة السلطة القضائية وإقامة العدل لأحكام دستور الاتحاد الروسي والقوانين الدستورية والاتحادية المعتمدة بموجبه. فالإتحاد الروسي يتقيد تقيداً صارماً بالمعايير الدولية لإقامة العدل، ولا يدخر جهداً في كفالة أقصى درجة من الحماية لحقوق الشخص وحرياته.
- 118- وتوخياً لتحسين نوعية وفعالية الدعاوى التي تعرض على المحاكم، وكذا توطيد الثقة في إقامة العدل، تعكف سلطات الإتحاد على إصلاح النظام القضائي.
- 119- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الإتحاد الروسي إصلاحاً قضائياً رئيسياً مكن من توضيح الإطار القانوني لتحديد محاكم النظام القضائي الاتحادي ذات الاختصاص في كل قضية، وأنشئت بموجبه محاكم استئناف ونقض عادية، وأوضحت إجراءات النظر في القضايا في الهيئات القضائية ذات الصلة.
- 120- وبدأ إصلاح مراحل الرقابة والإشراف في نظام المحاكم العادية عام 2019، وهو ما أدى إلى إنشاء خمس محاكم استئناف عادية وتوسع محاكم نقض. وقد مكن ذلك من توحيد هيكل النظام القضائي في نظام واحد من أربعة مستويات وبلوغ المستوى الأمثل لعبء عمل الأجهزة القضائية.
- 121- ويكفل الإصلاح الحق في النقض "الكامل"، وينظر بموجبه من حيث الأسس الموضوعية في أي طعن في حكم قضائي نهائي أصبح نافذاً، شريطة استيفاء الشروط الشكلية التي تنص على أنه يحق للشخص تقديم هذا الطعن وما يتعلق بمحتواه، وأن يكون الحكم المذكور قد استؤنف قبل أن يصبح نهائياً. وكان الإصلاح خطوة أخرى نحو التقارب بين نظام المحاكم ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم، وجعل إقامة العدل بالنقض أيسر منألاً.
- 122- وألغيت المحاكم الدستورية أو محاكم القوانين الأساسية للكيانات المكونة للإتحاد الروسي، والتي كان من اختصاصاتها التحقق من توافق التشريعات الإقليمية مع الدستور أو القوانين الأساسية لكيان مكون للإتحاد الروسي. وقد تقرر أن للكيانات المكونة للإتحاد الروسي الحق في أن تقرر فيما إذا كانت ترغب في إنشاء مجالس دستورية أو للقوانين الأساسية تابعة للأجهزة التشريعية أو التمثيلية للسلطات العامة للكيانات المكونة للإتحاد الروسي.
- 123- ومنذ عام 2019، لا يواجه الأشخاص الذين تقبل محكمة النظر في طعونهم العواقب السلبية الناجمة عن عدم اختيارهم بشكل صحيح الإجراء أو فرع السلطة القضائية الذي ينبغي أن يُرفع فيه عن الطعن أمام هيئة قضائية، وهو ما ساهم في تسريع النظر في القضايا وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة.
- 124- وفي مجال قانون الإجراءات، ساهم إلغاء مبدأ استمرارية الإجراءات المدنية وتحسين إجراءات النظر في قضية ما بعد تأجيل محكمة لها، وكذا تقييد الحق في طعن نفس الشخص مرة أخرى وعلى نفس الأسس، في زيادة سرعة النظر في القضايا وبلوغ المستوى الأمثل لعبء عمل المحاكم العادية. وفي الدعاوى المدنية، يمكن للمحاكم الآن أن تنتظر في الدعاوى المرفوعة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لمجموعة من الأشخاص، وهو ما ساعد في تسريع النظر في القضايا المدنية، وخفض التكاليف المالية، وتجنب المحاكم إصدار قرارات متضاربة فيما بينها.
- 125- واستمر تحسين اللوائح التنظيمية القانونية لحل المنازعات الإدارية المتعلقة بالتعويض عن أي انتهاك للحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة أو للحق في إنفاذ القرار القضائي في غضون فترة زمنية معقولة، ولا سيما توضيح اختصاص النظر في مثل هذه القضايا وحدوده الزمنية. وفي عام 2022، أوضحت قوانين اتحادية شتى الإجراءات والشروط التي يجوز بموجبها مدعى عليه أو مشتبه فيه التقدم بطلب أمام محكمة، لأول مرة أو في إعادة لتقديم الطلب، للحصول على تعويض عن انتهاك الحق في محاكمة جنائية في غضون فترة زمنية معقولة.

- 126- وقد أُتخذ عدد من التدابير لتوسيع إمكانيات اللجوء إلى إجراءات المصالحة.
- 127- وواصل الاتحاد الروسي عملية رقمنة العدالة، بما في ذلك إدخال تكنولوجيات المعلومات في الإجراءات القضائية على المستوى التشريعي.
- 128- ويجري إدخال وتطوير عناصر شبكية من إجراءات المحاكم، مثل الإحالة التلقائية للقضايا، واستخدام التداول بالفيديو، والتسجيل الصوتي الإلزامي لجلسات المحاكم في المسائل المدنية والجنائية والمنازعات الاقتصادية أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية، وإمكانية الإدلاء بتعليقات تفيد بأن التسجيل الصوتي غير دقيق أو غير كامل، وما إليها.
- 129- ومن المتوقع إطلاق خدمة "العدالة عبر الإنترنت" عام 2024، مما سيُتيح الاطلاع على عناصر القضايا من خلال نظام حاسوبي تحدده الإدارة القضائية للمحكمة العليا للاتحاد الروسي؛ والتحديد التلقائي للجهاز القضائي الذي تعود إليه الدعوى المقدمة إلى تلك الخدمة، وبالتالي إزالة خطر ارتكاب خطأ في اختيار المحكمة؛ وتلقي الإخطارات القضائية ونسخ القرارات القضائية عبر البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات؛ والوصول إلى نظام المؤتمرات عبر الإنترنت من خلال حساب شخصي في البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات.
- 130- وأصلحت التشريعات المتعلقة بقضاة الصلح: فقد وُجِدَ المركز القانوني لقضاة المحاكم الاتحادية وقضاة الصلح، ونظمت إجراءات استبدال قضاة الصلح الغائبين بطريقة مماثلة للدوائر القضائية التي أنشئ فيها منصب قاضي صلح.
- 131- وحسّنت الإجراءات التأديبية للقضاة بتوسيع قائمة الجزاءات وإقامة فروق من حيث درجة المسؤولية. كما وسّعت قائمة الأنشطة التي يمكن أن يزاولها القضاة أثناء تقاعدهم، وتحسنت أجورهم وحمايتهم الاجتماعية.
- 132- وقد اعتمد عدد من التدابير بشأن الهياكل الأساسية للقضاء. فبين عامي 2017 و2022، شيد أو جُدد 54 مبنى. ورُكبت أنظمة مؤتمرات الفيديو في 503 قاعات بالمحاكم الاتحادية العادية وفي 1 288 قاعة بمحاكم التحكيم الاتحادية. وتحسنت مباني المحاكم بنظم التسجيل السمعي البصري والتسجيل بالفيديو وإعادة بث جلسات المحاكمة وبمعدات تسمح بالاستماع إلى الضحايا والشهود من دون أن يراهم المشاركون الآخرون. كما جُهزت 1 100 بناية قضائية بحلول حماية تقنية وأنظمة أمن حديثة.
- 133- وجرت حوسبة النظام القضائي وأدخلت تكنولوجيا المعلومات في أنشطة المحاكم. وبدأ العمل بوحدة "العدالة الإلكترونية" بالموقع الشبكي لنظام الدولة الآلي للعدالة، الذي يتيح إمكانية تقديم الوثائق إلكترونياً إلى المحاكم الاتحادية العادية، وكذا الاطلاع، من خلال حساب شخصي، على المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في قضية يكون المرء طرفاً فيها.
- 134- وتقوم المحكمة العليا للاتحاد الروسي بانتظام بإبلاغ القضاة والموظفين القضائيين بالالتزامات القانونية الدولية التي تقع على الاتحاد الروسي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- 135- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد 36 استعراضاً للاجتهاد القانوني للهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، و45 استعراضاً للاجتهادات والمواقف القانونية لهيئات المعاهدات الدولية وغيرها من الآليات الدولية التي تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، و2 900 صك دولي، ونشرت على الموقع الشبكي الرسمي للمحكمة العليا للاتحاد الروسي.
- 136- وجرى تحديث التشريعات في مجال الطعن بعدم الدستورية: فقد وسّعت نطاق موضوعها وكذا فئات الأشخاص الذين يحق لهم تقديم هذه الطعون أمام المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي.

137- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي عدداً من الأحكام التي وسعت إمكانيات الانتصاف القضائي. واعتمدت المحكمة الدستورية، على وجه الخصوص، عدداً من القرارات الرامية إلى حماية الحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة؛ وأشارت إلى أن التكاليف المرتبطة بخدمات ممثل في قضية حكم فيها بالبطلان خلال المرحلة التمهيديّة لأسباب لا تخلي الذمة ينبغي أن تسدد بالكامل من الميزانية الاتحادية؛ وأشارت إلى حق المتهمين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في اللجوء إلى خدمات موثق، إلى جانب أمور.

138- ويمثل توفير المساعدة القانونية المجانية للمواطنين من الفئات المحرومة إحدى أولويات السياسة الداخلية للاتحاد الروسي. ويجري تعديل التشريعات بهدف تحسين جودة المساعدة القانونية المجانية المتسمة بالمهارة ويُسر الحصول عليها.

139- وفي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، اعتمدت صكوك تشريعية من أجل تنظيم تقديم المساعدة القانونية المجانية، وُحدت هيئات السلطة التنفيذية المسؤولة عن ضمان توفير هذه المساعدة. ووُضعت في 83 منطقة من الاتحاد ضمانات إضافية من أجل إعمال حق المواطنين في الحصول على المساعدة القانونية المجانية.

140- وفي إطار النظام العام للمساعدة القانونية المجانية، أنشئت مكاتب عامة للمساعدة القانونية في 39 كياناً من الكيانات المكونة للاتحاد. وفي عام 2022، ارتفع عدد المحامين المشاركين في النظام العام للمساعدة القانونية ليصل إلى 281 10.

141- ويقدم المساعدة المجانية أيضاً، على هامش النظام العام، 304 مراكز خاصة للمساعدة القانونية.

142- وفي عام 2022، تلقى المواطنون المساعدة القانونية في 618 735 قضية.

143- وفي نهاية عام 2022، أُطلق نظام معلومات "المساعدة القانونية"، وهو مورد على الإنترنت يجمع بين مجموعة من خدمات المعلومات ومنتجات المعلومات لتوفير المعلومات وتقديم المساعدة القانونية المجانية باستخدام تكنولوجيات المعلومات. وبين كانون الأول/ديسمبر 2022 وتموز/يوليه 2023، زار حوالي 18 000 مستخدم هذا النظام وقُدّم 16 139 طلباً، مما أدى إلى تقديم المشورة القانونية في 456 18 مناسبة.

واو - نظام السجون. قوات إنفاذ القانون (134 و 135)

144- تعكف السلطات الروسية على اعتماد سلسلة من التدابير التدريجية لتحسين حالة المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجناء المدانين.

145- وقد اعترف عدد من الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي بضمانات موضوعية إضافية لحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وحظرت فيما حظرت الحرمان التعسفي من الحق في الزيارات المطولة للمدانين الموجودين في مركز للاحتجاز على ضمة المحاكمة أو الذين نقلوا إلى مركز بسبب الحاجة إلى المشاركة في إجراءات البحث التمهيدي؛ وأزلت الحظر المفروض على استبدال عقوبة الحرمان من الحرية بالعمل الجبري لمجرد أن السجن قد بلغ 60 عاماً؛ وكفلت إمكانية خضوع القرارات التي تأمر بنقل مشتبه فيه أو متهم إلى مكان احتجاز آخر للمراجعة القضائية؛ وأوضحت الكيفية التي ينبغي بها تطبيق القاعدة المتعلقة بالحد الأدنى من مساحة المعيشة التي يحق للسجناء المدانين المحتجزين في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة الحصول عليها، مما يضمن إمكانية الحصول على تعويض عندما تكون ظروف الاحتجاز غير ملائمة.

- 146- وفي عام 2021، اعتُمد إطار تطوير نظام السجون في الاتحاد الروسي حتى عام 2030، وحددت ضمنه الأهداف والمجالات ذات الأولوية لتطوير نظام السجون ولتحسين سياسة السجون وأمنيتها.
- 147- وفي عام 2022، عُدل القانون الذي ينظم الرصد العام لاحترام حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز من أجل تحسين إجراءات إنشاء لجان الرقابة العامة وعملها وإدخال إمكانية إجراء مراقبة عامة في المؤسسات التي يعود إليها تنفيذ أحكام العمل الجبري، وكذا تقديم المساعدة للأشخاص المحكوم عليهم بهذا النوع من العقوبات.
- 148- وفي عام 2022، أجرى أعضاء لجان الرقابة العامة 2 466 زيارة للمؤسسات السجنية، وأحالوا 1 398 تقريراً عن هذه الزيارات، وأجروا 6 860 مقابلة فردية، ونظروا في 1 788 شكوى كتابية من السجناء، ونظموا حوالي 650 مناسبة اجتماعية، منها جلسات استماع وحلقات عمل ودورات تدريبية.
- 149- ووفقاً لإطار تطوير نظام السجون في الاتحاد الروسي حتى عام 2030، فإن أحد مجالات تطوير نظام السجون هو تحسين الهيكل التنظيمي والهيكل الأساسية للمؤسسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري تفكيك المباني المتهالكة وتهيئة الظروف اللازمة لقضاء السجناء عقوباتهم في مؤسسات السجون الواقعة داخل أراضي الكيان المكون للاتحاد الروسي الذي يقيمون فيه أو أدينوا فيه أو تقيم فيه أسرهم.
- 150- ويجري اعتماد تدابير لنقل السجون الواقعة في مناطق يصعب الوصول إليها أو يقل فيها عدد السكان إلى مواقع أخرى. ومنذ عام 2018، تم تفكيك 115 مؤسسة سجنية و21 مجموعة من المجمعات السجنية و15 مركزاً للاحتجاز السابق للمحاكمة.
- 151- ومن أجل تقريب المؤسسات السجنية من أماكن إقامة المدانين، تُنشأ في المجمعات السجنية أجنحة ذات نُظُم مختلفة. وقد أُنشئ منذ عام 2018 ما مجموعه 67 جناحاً من هذا القبيل.
- 152- وفي عام 2020، اعتُمد قانون اتحادي يسمح بإرسال سجين محكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية أو نقله إلى مؤسسة قريبة من محل إقامته أو إقامة أفراد أسرته المباشرة ليقضي بها عقوبة العمل الجبري.
- 153- ويجري تأهيل المزيد من الأماكن لاحتجاز المشتبه فيهم والمتهمين ويجري تحسين الظروف المادية والمعيشية للسجناء. فبين عامي 2019 و2022، تم تشغيل 21 مرفقاً، منها مركز للاحتجاز السابق للمحاكمة بسعة 366 سريراً، ومباني تابعة له. ويجري اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة خالية من العوائق لفائدة المواطنين محدودي القدرة على الحركة.
- 154- وفي إطار تحسين الهياكل السجنية للمؤسسات السجنية، زيد عدد كاميرات المراقبة بالفيديو وأُخذ باستخدام الحراس الإلزامي لمسجلات الفيديو. ويواجه الحراس الذين لا يستخدمون مسجل الفيديو أثناء الخدمة إجراءات تأديبية، وفي حالة عدم وجود تسجيل للحالات التي استخدمت فيها القوة المادية أو وسائل خاصة ضد المشتبه فيهم أو المتهمين أو المدانين من دون أن تكون هناك ظروف القوة القاهرة، تُدرس إمكانية فصلهم.
- 155- ويجري اتخاذ تدابير لتحسين ظروف نقل الأشخاص المنقولين إلى أماكن الاحتجاز، بما في ذلك تجديد وتوسيع أسطول المركبات الخاصة بسماوات ووظائف أحسن.
- 156- ويجري تحسين نوعية الرعاية الطبية المقدمة للمشتبه فيهم والمتهمين والمدانين في المؤسسات السجنية. ويجري اتخاذ تدابير لتحسين ملاك موظفي الوحدات الطبية التابعة لدائرة السجون الاتحادية، وعند الاقتضاء، تبرز نظم الرعاية الصحية للدولة والبلديات عقوداً من الباطن مع خدمات الرعاية الصحية للعمل في السجون.
- 157- ويُحرص في الاتحاد الروسي على احترام قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية.

- 158- ويجري خفض عدد السجناء المحتجزين في السجون بفضل الاستخدام المكثف للعقوبات البديلة للحرمان من الحرية، مثل الغرامات، وتخفيض الاستحقاقات عن الخدمة العسكرية، والخدمة المجتمعية، والعمل الخاضع للإشراف مع احتجاز الراتب، وإسقاط الأهلية لشغل مسؤوليات أو وظائف معينة، وتقييد الحرية أو العمل الإلزامي، وتدابير أخرى من قبيل تأجيل التنفيذ الفعلي للعقوبة أو تعليق تنفيذ العقوبة، إلى جانب أمور أخرى.
- 159- وتوجد في الاتحاد الروسي 85 إدارة اتحادية لتفتيش السجون، لها ما مجموعه 1 461 فرعاً.
- 160- ولا يزال يتم اللجوء إلى ممارسة فرض إجراءات احتياطية غير احتجازية: فعلى سبيل المثال، كبديل للاحتجاز السابق للمحاكمة، يمكن فرض حظر على القيام ببعض الأعمال، إضافة إلى الإقامة الجبرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت إجراءات احتياطية في حق 125 000 شخص.
- 161- وفي عام 2023، أنشئت 379 مؤسسة تضم أكثر من 42 000 سريراً في المجموع حتى يتمكن المحكوم عليهم بالعمل الجبري قضاء حكمهم.
- 162- ومن أجل تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المدانين وتكفيهم خلال مرحلة قضاء العقوبة وبعد الإفراج عنهم على السواء، اعتمد قانون الإفراج المشروط، الذي ينص على أنواع مختلفة من الإفراج المشروط (الإفراج المشروط، والإفراج المشروط المبكر، والإفراج تحت المراقبة بعد السجن)، كما وضع برنامج لإعادة الإدماج الفردي والتكيف وإعادة التأهيل الاجتماعي، يشمل تدابير قانونية وغيرها من التدابير المطبقة على شخص معين حسب ظروفه وشخصيته واحتياجاته الفردية.
- 163- ويجري إدخال تحسينات مستمر لظروف النساء المحتجزات في السجون، بمن فيهن الحوامل أو اللاتي لديهن طفل.
- 164- وفي عام 2019، وضعت القاعدة التي تنص على أن المساحة المعيشة لكل طفل دون سن الثالثة في الزنزانة مع والدته ينبغي ألا تقل عن 4 م²، وأخذ بأحكام تنظم الاحتجاز المنفصل للنساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الثالثة أو الحوامل وبقية المشتبه فيهن والمتهمات.
- 165- ومنذ عام 2020، يمكن للنساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الثالثة أو الحوامل، بموجب القانون، التقدم بطلب للإفراج المبكر وتخفيف الجزء غير المنفذ من العقوبة إلى عقوبة أخف شريطة أن يكن قد نفذن فعلياً على الأقل ربع العقوبة التي حكم عليهن بها بسبب جريمة بسيطة.
- 166- وفي عام 2022، يُعترف بتحسين ظروف احتجاز النساء، بمن فيهن الحوامل ومن لديهن أطفال قصر، وتحديداً من خلال تثبيت كاميرات في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، وكذا الظروف الصحية والتصاحية والمادية والمعيشية ونظام الاحتجاز.
- 167- وجرى توسيع قائمة الأصناف والأشياء المسموح بها التي يمكن للمشتبه فيهم والمتهمين حملها معهم أو تخزينها أو استلامها في طرود أو شحنات أو الحصول عليها عن طريق حساب شخصي؛ وأضيفت إلى القائمة، على وجه الخصوص، الكتب الإلكترونية وألعاب الأطفال وعربات الأطفال (للنساء اللاتي لديهن أطفال دون سن الثالثة) والكراسي المتحركة وأنواع أخرى من التكنولوجيا المساعدة.
- 168- وفي عام 2023، من المعترف بزيادة الحد الأقصى للسن الذي يمكن فيه للطفل البقاء مع والدته في المؤسسات العقابية من 3 إلى 4 سنوات، مما يساهم في الحفاظ على رابطة النساء المدانات مع أطفالهن.
- 169- ويجري تحسين نظام تقديم الرعاية الصحية للمرأة. وتوجد في الوحدات الطبية التابعة لدائرة السجون الاتحادية 166 عيادة لأمراض النساء و45 غرفة للفحص؛ ويوجد في 8 أجنحة طبية 294 سريراً لمرضى تخصصات أمراض النساء والتوليد، منها 84 سريراً تستخدم ليلاً ونهاراً، و210 تستخدم نهاراً فقط.

170- وفي عام 2019، اعتمدت قواعد وشروط جديدة لنقل المشتبه فيهم والمتهمين من أجل ضمان تنفيذ عمليات النقل بوسائل نقل خاصة في ظل ظروف مناسبة.

171- وفي عام 2023، من أجل ضمان الحقوق الانتخابية، ينص القانون على أنه يمكن للأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة التصويت خارج دائرتهم الانتخابية. ويجري حالياً اختبار هذه الإمكانية في إطار مشروع تجريبي في عدة مراكز للاحتجاز السابق للمحاكمة التي تقع في مدينة موسكو ومقاطعتها.

172- وإضافة إلى ذلك تم، بين عامي 2021 و2022، تصميم وبناء 49 مركز احتجاز و23 مركز احتجاز إداري، وتم تجديد 392 مركز احتجاز و49 مركز احتجاز إداري. كما بدأ عمل 10 مؤسسات خاصة، من بينها 7 مبان إدارية يوجد ضمنها مركز احتجاز ومركز احتجاز إداري. وبدأ عمل مركز احتجاز آخر عام 2023.

زاي- الحقوق المدنية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني (61-65، و71، و131-133، و152-168، و174-197، و207)

173- وفقاً لأحكام المادة 29 من دستور الاتحاد الروسي، تُحظر الرقابة وتُكفل حرية الفكر والتعبير وحرية وسائل الإعلام.

174- وتُكفل حرية الفكر والتعبير وحرية التجمع السلمي لجميع الناس. غير أنه وفقاً لجملة أمور منها الممارسة الدولية، يجوز إخضاع ممارسة هذه الحريات لقيود ينص عليها القانون وتكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لأغراض منها حماية صحة الآخرين أو أخلاقهم أو سمعتهم أو حقوقهم.

175- ولا تنص التشريعات الروسية على أي قيود غير متناسبة على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي أو في حرية التعبير.

176- ويكفل دستور الاتحاد الروسي الحق في التجمع السلمي ومن دون أسلحة وفي تنظيم الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات والمسيرات والاعتصامات. وتمثل ممارسة هذا الحق شكلاً مهماً من أشكال مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

177- وتنص التشريعات على إجراء للإخطار بتنظيم الأحداث العامة. ولا يمكن للسلطات أن ترفض تنظيم حدث عام إلا إذا كان الإخطار قد قُدم من شخص لا يحق له، بموجب القانون، تنظيم حدث عام أو إذا كان القانون يحظر عقد أحداث عامة في المكان المشار إليه في الإخطار.

178- ويمكن للأفراد أو المنظمات الطعن في قرار السلطات أمام المحاكم.

179- وتتضمن التشريعات الروسية نهجاً شاملاً ومتكاملاً لحماية حرية التعبير والرأي. وتُحظر أي عرقلة لعمل الصحفيين؛ وتُحمى مصادر المعلومات؛ ولا بد من قرار قضائي خاص للإجبار على كشف مصدر للمعلومات؛ وتنص التشريعات على إجراء لدحض صحة أي معلومة.

180- ومن أجل تنظيم الإطار القانوني لمراقبة أنشطة الوكلاء الأجانب، اعتمد عام 2022 القانون الاتحادي لمراقبة أنشطة الأشخاص الخاضعين لنفوذ أجنبي. وهو يأخذ بالمفهوم العام لـ "الشخص الذي يزول مهام وكيل أجنبي"؛ ويعرض المعايير الواجب استيفائها من أجل إعلان شخص وكيلاً أجنبياً وفئات الأشخاص الذين لا يمكن إعلانهم وكلاء أجانب والأشخاص المعفيين من الالتزام بتقديم طلب التسجيل في السجل؛ وينشئ آلية لشطب الأشخاص من السجل؛ ويحدد أسباب شطب شخص ما من السجل؛ وينص على إجراء مبسط لشطب الأشخاص المسجلين لأول مرة من السجل.

- 181- ويشهد المجتمع المدني في الاتحاد الروسي تطوراً هاماً. ففي حزيران/يونيه 2023، كانت هناك أكثر من 212 000 منظمة غير ربحية مسجلة.
- 182- وتُكفل لكل شخص، في الاتحاد الروسي، حرية الوجدان والعبادة، بما في ذلك الحق في المجاهرة بمفرده أو جماعياً بأي دين، أو عدم اعتناق أي دين، واختيار معتقداته الدينية وغيرها من المعتقدات واعتناقها ونشرها بحرية، وكذا التصرف وفقاً لتلك المعتقدات (المادة 28 من الدستور).
- 183- ويُلاحظ حدوث زيادة تدريجية في عدد المنظمات الدينية. ففي عام 2022، كان هناك ما مجموعه 32 123 منظمة دينية مسجلة، وفي النصف الأول من عام 2023 ما مجموعه 32 194 منظمة، مما يدل على أن المواطنين يمارسون حقهم في حرية الضمير وحقهم في تكوين الجمعيات.
- 184- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت تعديلات على التشريعات الانتخابية للاتحاد الروسي لاستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في العملية الانتخابية.
- 185- وقد أُخذ برقم "الناخب المتنقل"، أي إمكانية إدراج الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في قائمة انتخابية معينة حسب مكان وجودهم. وتسمح هذه الآلية بممارسة حق التصويت لمن لا يستطيعون التنقل إلى مركز اقتراعهم.
- 186- وبفضل التعديلات التي أدخلت على التشريع، بدأت البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات تؤدي دوراً فاعلاً في إجراء الانتخابات. ويقدم النظام حوالي عشرين خدمة رقمية، مثل تقديم المعلومات للناخبين وإمكانية تقديم طلب للتسجيل في السجل الانتخابي الملزم لموقع وجود الشخص.
- 187- وفي عامي 2019 و2020، نُظّم مشروع تجريبي يعتمد على مراكز الاقتراع الرقمية، يسمح للناخبين بممارسة حقهم في التصويت الفعلي حتى وإن كانوا خارج دوائرهم الانتخابية يوم الانتخابات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ 5 000 مركز اقتراع رقمي في مدينة موسكو.
- 188- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تطور التصويت الإلكتروني عن بعد بصورة فاعلة من خلال تطبيق حاسوبي أعد لهذا الغرض. ويمكن التصويت عن طريق الدخول إلى موقع شبكي محدد من أي جهاز (حاسوب أو جهاز لوحي أو هاتف).
- 189- وأثر إدخال التقنيات الرقمية الحديثة في العملية الانتخابية على إجراءات جمع توقيعات الناخبين والتحقق منها لدعم تقديم الترشيحات وقوائم المرشحين. وفي الوقت الراهن، يمكن للناخبين دعم ترشيح مرشح أو قائمة مرشحين باستخدام البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات. ومع ذلك، لا يزال من الممكن استخدام الطريقة التقليدية، أي التوقيع باليد على ورقة التوقيع.
- 190- وفي عام 2018، أُخذ بمسألة مراقبة الانتخابات المدني المستقل، والذي يمثل ضماناً إضافية لممارسة المواطنين الحقوق الانتخابية بشكل فعال. ويخول للغرفة الاجتماعية للاتحاد والغرف الاجتماعية للكيانات المكونة للاتحاد الروسي تعيين مراقبين. وقد مكن ذلك من مشاركة ليس فقط مراقبين متحيزين (معينين من المرشحين المسجلين والأحزاب أو الحركات السياسية)، بل مكن أيضاً من مشاركة مراقبين غير متحيزين في مراقبة نتائج الانتخابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت الغرف الاجتماعية 688 828 مراقباً.

حاء - التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (198، و214-231، و236)

- 191- ينص الدستور على أن الاتحاد الروسي دولة اجتماعية.

- 192- وفي عام 2020، نص الدستور على أنه يجب أن يكون لدى الاتحاد الروسي نظام معاشات تقاعدية قائم على مبادئ الشمول والعدالة والتضامن بين الأجيال وضمان حسن سيره (المادة 75، الفقرة 6). وبهذه الطريقة، سيتم مبدئياً وضع خط أساس لجودة حياة كبار السن.
- 193- وتم تحسين الحماية الاجتماعية للمواطنين العاطلين عن العمل في سن التقاعد المبكر. وفي عام 2019، تمت زيادة الحد الأقصى لمبلغ إعانة البطالة. ويكفل القانون دفع الحد الأقصى الأعلى من استحقاقات البطالة للمواطنين الذين بلغوا بالفعل سن التقاعد المبكر قبل التاريخ المحدد، وسجلوا كعاطلين عن العمل وكانوا يتلقون بالفعل الحد الأقصى لمبلغ إعانة البطالة.
- 194- وتهدف السياسة الاجتماعية للاتحاد الروسي إلى زيادة معاشات التقاعد. وتزداد سنوياً المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات التي يتلقاها أصحاب المعاشات الذين لا يمارسون أي نشاط مهني بنسبة مئوية لا يمكن أن تقل عن التضخم. ولا يوجد متقاعد في الاتحاد الروسي يقل دخله الشهري عن الحد الأدنى للكفاف المعمول به للمتقاعدين في منطقة إقامته. ويحصل جميع المتقاعدين الذين لا يزالون أي نشاط مهني على معاش تقاعدي تكميلي لبلوغ الحد الأدنى للكفاف في منطقة إقامتهم.
- 195- ومنذ عام 2017، يلاحظ انخفاض مطرد في معدل الفقر بين السكان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتُشل 4,6 ملايين مواطن من براثن الفقر بفضل اعتماد سياسة اجتماعية فاعلة. ويصبح الحد من الفقر في المتناول بفضل النمو في حجم المدفوعات الاجتماعية، وتنفيذ البرامج الاجتماعية التي تستهدف أضعف الفئات السكانية، وزيادة في الأجور والمعاشات التقاعدية وأنواع الدخل الأخرى.
- 196- وفي عام 2020، تحسن وضع الأشخاص الذين لديهم طفل واحد أو أكثر من خلال اعتماد قانون اتحادي. وتُمنح الأسر التي لديها أطفال بدل ولادة للأم أو الأسرة منذ الطفل الأول. وفي عام 2022، أُضيف الرجال الذين يقومون لوحدهم بتربية أطفال من أمهات غير روسيات إلى قائمة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على تدابير دعم حكومية إضافية في شكل بدل ولادة.
- 197- وتعززت الضمانات القانونية لتزويد الأسر الممتدة بتدابير حماية اجتماعية إضافية تحدد على مستوى الكيانات المكونة للاتحاد. وقد قضت المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالتدابير الإقليمية للدعم الاجتماعي للأسر التي لديها أطفال، بأنه لا يجوز للسلطات العامة أن ترفض الوفاء بالالتزامات الاجتماعية التي أخذتها على عاتقها من قبل، وإذا كانت هناك أسباب للقيام بذلك، ينبغي لها أن توفر آلية تعويضية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا القرار على المواطنين الذين لديهم توقعات مشروعة بالاستفادة من هذه التدابير.
- 198- وأُخذت تدابير لزيادة المعاشات التقاعدية التي يتلقاها الوالدون الذين لديهم أطفال ذوو إعاقة بعد بلوغهم سن الرشد، شريطة أن يكونوا قد اعترف بهم أشخاصاً ذوي إعاقة منذ الطفولة، في حالة ما إذا قررت محكمة أنهم ذوو إعاقة.
- 199- ويتمثل أحد المجالات ذات الأولوية في إصلاح التشريعات في الميدان الثقافي، ويهدف فيما يهدف إلى تهيئة أكثر الظروف مواتية لمهنيي التخصصات الفنية، وإتاحة وصولهم إلى القيم الثقافية وحمايتهم، وكذا ضمان الحقوق الثقافية للمواطنين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد فيما اعتمد قانون يُوسّع بموجبه نطاق وصول الأشخاص المكفوفين أو ذوي الإعاقة البصرية أو ذوي الإعاقات الأخرى إلى النصوص المطبوعة بصيغ خاصة، وقانون زيدت بموجبه إعانات الدولة للمشاريع السينمائية التي تعرض لأول مرة وبعض أفلام الرسوم المتحركة والأفلام الوثائقية.
- 200- ولدى الاتحاد الروسي شبكة من منظمات الخدمات الاجتماعية التي تقدم خدمات للمواطنين (الأسر التي لديها أطفال والنساء والقصر)، بمن فيهم ضحايا العنف المنزلي، تقوم بوظيفتها من خلال مؤسسات أخرى للخدمات الاجتماعية (مراكز الخدمات الاجتماعية الشاملة ومراكز مساعدة الأسر والأطفال) ووحدات الاستشفاء المؤهلة خصيصاً لهذا الغرض والتي تعمل كمراكز أزمات.

- 201- ويعكف الاتحاد الروسي على تحسين تشريعات العمل، في مجالات منها الرقمنة.
- 202- وفي عام 2021، من أجل تحسين طرائق التوظيف المرنة في قانون العمل، وكذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في علاقات العمل، وُيَسَّع نطاق طرائق العمل عن بعد في التشريع.
- 203- وفي عام 2020، تعززت ضمانات حقوق المواطنين فيما يتعلق بدفع تعويضات نهاية الخدمة لسبب يتصل بجل منظمة أو تخفيض ملاك موظفيها: عند تسجيل حل كيان قانوني في سجل الدولة، من الضروري إثبات أن هذه المدفوعات قد دُفِعت للمستخدمين وفقاً لأحكام تشريعات العمل.
- 204- وفي عام 2023، أشارت المحكمة الدستورية إلى أنه يحق للمستخدمين الذين يُفصلون باتفاق الطرفين أن يحصلوا على مكافأة نهاية الخدمة التي تعود لهم وفقاً لأحكام عقد العمل الذي ينظم فسخه.
- 205- وفي عام 2021، عرضت على أصحاب المشاريع إمكانية تنفيذ نظام إدارة إلكتروني لوثائق الموارد البشرية في شركاتهم، أي إعداد المستندات المتعلقة بمكان العمل وتوقيعها والاطلاع عليها وتخزينها إلكترونياً من دون نسخ ورقية.
- 206- وقد اعتمدت مجموعة من التدابير التشريعية لمواصلة تهيئة مناخ موات للمشاريع في البلد والحد من المخاطر المرتبطة بتنظيم المشاريع والتهديدات الحقيقية للشركات الروسية والاقتصاد الروسي ككل.
- 207- ويجري تنفيذ مشروع وطني بعنوان "المشاريع الصغيرة ودعم المبادرات لتنظيم المشاريع الفردية"، يتم في إطاره بناء هياكل أساسية متقدمة للدعم وافتتاح أكثر من 400 مركز باسم "مشروع"، تعمل وفق معايير موحدة وتقدم دعماً شاملاً.
- 208- وفي عام 2021، أطلقت المنصة الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تتيح لمنظمي المشاريع الحصول عن بعد على الخدمات والاستحقاقات وتدبير الدعم العامة والخاصة التي يحتاجونها لتطوير أعمالهم، بما في ذلك القروض.
- 209- ومكّنت الرقمنة السريعة في المجال الضريبي من إدخال أنظمة خاصة جديدة تعتمد على أتمتة جميع عمليات حساب الضرائب وأدائها. وفي عام 2019، أُخذ بنظام خاص للعاملين لحسابهم الخاص يسمح لهم بإضفاء الطابع الرسمي على نشاطهم والتسجيل ودفع الضرائب عن طريق تطبيق للهواتف الذكية من دون حاجة إلى مغادرة منازلهم. وفي عام 2022، أُخذ بنظام ضريبي مبسط آلي لفائدة فئات معينة من الشركات، يعفيها من تعهد سجلات وتقديم تقارير وحساب الضرائب ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- 210- وفي إطار إصلاح نظام التفتيش والرقابة، تم تخفيف العبء الإداري للشركات، وألغيت عمليات التفتيش المقررة، وخفض عدد المتطلبات الإلزامية التي يتعين على سلطات التفتيش القيام بها. ففي حالة مخالفة أولى، استعيض عن عقوبة الغرامة الإدارية بتحذير.
- 211- ويجري اتخاذ تدابير لضمان إمكانية الوصول إلى خدمات الدولة والبلديات وجودتها العالية. وفي الوقت الراهن، يُستقبل المواطنون في 13 000 مكتب تسمى "مستنداتي" من خلال ما مجموعه 47 000 شبك لخدمة العملاء. وفي عام 2022، أصبحت 352 خدمة اتحادية متاحة عبر الإنترنت في البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات.
- 212- وفي الاتحاد الروسي، يحق لجميع الأشخاص الحصول على خدمات طبية مجانية في إطار برنامج الضمانات الحكومية لتوفير الرعاية الطبية المجانية للمواطنين، كما يحق لهم الحصول على الخدمات الطبية المدفوع عنها وغيرها من الخدمات، بموجب عقد تأمين صحي طوعي على سبيل المثال.

213- وكُفّلت إمكانية الحصول على الرعاية الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال توسيع نطاق برنامج الضمانات الحكومية عن طريق زيادة الخدمات المعروضة، وتحسين برنامج التدايبير الوقائية، وإدخال أنواع جديدة من الرعاية الطبية، بما في ذلك المساعدة المتخصصة (القائمة مثلاً على استخدام تكنولوجيا متقدمة) وبيروتوكولات العلاج الحديثة الجديدة. وفي عام 2022، بلغ عدد المرضى الذين تلقوا رعاية طبية تقوم على استخدام تكنولوجيا متطورة في إطار البرنامج الأساسي للتأمين الصحي الإلزامي 928 900 شخص. كما زاد التمويل المخصص لرعاية مرضى السرطان.

214- وفي السنوات الأخيرة، أعيد توجيه البرنامج الأساسي للتأمين الصحي الإلزامي نحو الطب الوقائي، أي أنه يجري التشديد على التدايبير الوقائية والفحوص الطبية، وكذا على الكشف عن الأمراض في مراحل مبكرة. وفي عام 2022، خضع 46,3 في المائة من المواطنين لفحوصات وقائية، وتلقى 67,87 مليون شخص رعاية وقائية. وفي عام 2022، خضع أكثر من 6,3 ملايين شخص ممن اجتازوا كوفيد لفحص أكثر شمولاً.

215- وتبذل جهود كبيرة نحو رقمنة القطاع الصحي. وفي عام 2022، أخذ ببوليصة تأمين صحي رقمية إلزامية وأطلق نظام اتصال على البوابة الموحدة لخدمات الدولة والبلديات.

طاء - التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان (46، و 232-235، و 283)

216- التعليم العام في الاتحاد الروسي مجاني ويمكن متابعته باللغة الأم للطالب، التي تمكن دراستها أيضاً كمادة من المواد التعليمية.

217- وتُدْرَس في نظام التعليم العام 74 لغة أصلية من لغات الاتحاد الروسي، منها 22 لغة من لغات الأقليات من الشعوب الأصلية. ويمكن متابعة جميع مراحل التعليم بثمان لغات أصلية من لغات الاتحاد.

218- ويضمن الاتحاد الروسي وصول الجميع المجاني إلى التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي العام والتعليم الأساسي العام والثانوي العام والتدريب المهني المتوسط، وكذا إمكانية متابعة التعليم العالي مجاناً في مؤسسات التعليم العالي على حساب الميزانية الفيدرالية بعد اجتياز المباراة ذات الصلة.

219- وفي عام 2023، كانت إمكانية الوصول إلى التعليم قبل المدرسي متاحة لـ 99,57 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهرين وستين و 99,79 في المائة من الأطفال بين 3 و 6 سنوات.

220- ولا يشير تعميم إمكانية الوصول إلى إمكانية الوصول من الناحية الاقتصادية فحسب، بل يشير أيضاً إلى إمكانية الوصول المادي إلى التعليم، أي إمكانية الالتحاق بمؤسسة تعليمية تقع على مسافة جغرافية معقولة أو الحصول على التعليم باستخدام التقنيات الحديثة. وبعبارة أخرى، يتمتع جميع الأطفال بالمساواة في الوصول إلى المراكز التعليمية الحكومية أو البلدية، بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية أو الجغرافية أو غيرها.

221- ومنذ عام 2013، يقدم التعليم العام للأطفال ذوي الإعاقة في الاتحاد الروسي بطريقة شاملة للجميع وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال هذه الفترة، نشأت الظروف اللازمة لتوفير تعليم جيد ميسر للوصول للأطفال الذين يعانون من إعاقات سمعية وبصرية ونفسية حركية وذهنية ونطقية في أكثر من 8 000 مركز للتعليم ما قبل المدرسي من أصل 40 000 توجد في الاتحاد الروسي وفي أكثر من 10 000 مدرسة من أصل 45 000 مدرسة في البلد.

222- وتبذل جهود في الاتحاد الروسي لتحسين مستوى المعارف القانونية للسكان وزيادة الوعي بحقوق الإنسان وسبل حمايتها.

- 223- ومنذ عام 2017، يقوم الاتحاد الروسي بتنفيذ مشروع تعليمي واسع النطاق بعنوان "درس موحد لحقوق الإنسان"، شارك فيه بالفعل 32 مليون شخص.
- 224- وتنظم أمانة مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي مؤتمرات وموائد مستديرة وحلقات عمل للتوعية بحقوق الإنسان، يُدعى إلى المشاركة فيها مدافعون أجانب عن حقوق الإنسان وممثلون عن المنظمات الدولية.
- 225- وقد نشر مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان نشرات وكتيبات تتضمن معلومات عن حقوق وحريات الشخص والمواطن والسبل والوسائل المتاحة لحمايتهما.
- 226- وهناك سعي حثيث إلى ترسيخ طرائق جديدة للتقيد القانوني، مثل المتحف الإلكتروني، أو روبوت الدردشة المتعلق بحقوق الإنسان لفائدة الشباب، أو حاضنة مبادرات الشباب في مجال حقوق الإنسان.
- 227- وتنظم أمانة مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي أنشطة لتحسين المعارف القانونية لبعض الفئات السكانية الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وكبار السن.
- 228- وتجدر الإشارة إلى اليوم الخاص للمساعدة القانونية المجانية لكبار السن والمتقاعدين وقدماء المحاربين والأشخاص ذوي الإعاقة، الذي احتفي به عام 2022 والذي نُظمت في إطاره حوالي 16 000 استشارة قانونية.
- 229- ومنذ عام 2015، تتعاون أمانة مظالم حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي مع مراكز التعليم العالي التي تقدم برنامج الماجستير في الحماية الدولية لحقوق الإنسان بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

باء - حقوق الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية (72، و 293-298، و 302)

- 230- يعيش في الاتحاد الروسي أكثر من 190 شعباً وجماعة إثنية، ويتمتعون، وفقاً لأحكام القانون، بالحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم من السكان في صون وتعزيز لغتهم وثقافتهم وتقاليدهم. ولهذا تتخذ الدولة تدابير تكميلية لدعم الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي، وكذا غيرها من الأقليات الإثنية.
- 231- ونظراً لهشاشة نمط الحياة التقليدي والبيئة التي تعيش فيها مختلف الأقليات من الشعوب الأصلية وقلة عدد الأشخاص الذين يكونونها، ينص القانون على عدد من الامتيازات والأفضليات لصالح هذه الشعوب تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية والأراضي، كما ينص على تدابير مساعدة اجتماعية خاصة بها. وفي عام 2020، اعتمد إجراء التعويض عن الخسائر المتكبدة نتيجة الأضرار الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية للشركات أو الخواص التي لحقت بموائل أجداد الأقليات من الشعوب الأصلية. وفي عام 2020، وُضع إجراء لتسجيل المواطنين المنتمين إلى الأقليات من الشعوب الأصلية من أجل ضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.
- 232- ويكفل دستور الاتحاد الروسي حماية حقوق الأقليات من الشعوب الأصلية وينص على ضرورة تلبية الاحتياجات الثقافية الإثنية للمواطنين.
- 233- وفي المراكز التعليمية الموجودة في أقاليم جمهوريات الاتحاد، يمكن توفير التعليم باللغات الرسمية لهذه الجمهوريات، ويمكن أيضاً دراستها كمادة من المواد التعليمية. وفي الوقت الحاضر، تُدرّس 20 لغة باعتبارها لغات رسمية لجمهوريات الاتحاد في نظام التعليم العام.
- 234- وتتعاون الدولة في تنظيم طرائق شتى للتعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي العام والتعليم الأساسي العام باللغة الأم لشعوب الاتحاد الروسي.

235- وفي الوقت نفسه، تُتخذ تدابير من أجل تكيف فئات معينة من الأطفال مع البرنامج التعليمي، ومنهم الأطفال المهاجرون وأطفال الروما والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم بسبب المرض. ومن أجل تحسين التنشئة الاجتماعية لأطفال الروما، يجري تنفيذ برامج تعليمية تكميلية في المدارس، وينظم المدرسون مهرجانات واجتماعات للآباء في المجتمعات المحلية للروما، ويجري اتخاذ تدابير لزيادة معدل الالتحاق بالمدارس. وتنظم أيضاً دورات التكوين المستمر للمدرسين من أجل مساعدتهم على التغلب على صعوبات العمل التعليمي مع أطفال الروما وأطفال المهاجرين.

236- ويجري اتخاذ تدابير دعم منتظمة لجميع لغات الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي. وبين عامي 2022 و2023، تم إنتاج كتب دراسية للغات الأم لشعوب الاتحاد. وفي عام 2023، تمت الموافقة على ما مجموعه 424 برنامجاً تعليمياً بـ 57 لغة. وفي عام 2022، نُظمت مسابقة لأفضل مدرس للغة الأم وللاذبح باللغة الأم، شارك فيها مدرسو 68 مادة تدرس بـ 30 لغة أصلية في الاتحاد.

237- ويتمثل أحد الأهداف المحددة لتطوير السياسة اللغوية والثقافية في إدماج اللغات الأصلية للاتحاد الروسي في الفضاء المعلوماتي والرقمي، وكذا تطوير وبلورة التكنولوجيات اللغوية الأساسية. فعلى سبيل المثال، وضع "الأطلس التفاعلي للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي: اللغات والثقافات"، الذي يتضمن معلومات عن التنوع التاريخي والثقافي والاجتماعي والأنثروبولوجي واللغوي لـ 30 أقلية من الشعوب الأصلية، وكذا بوابة تعليمية لأطفال الأقليات من الشعوب الأصلية تسمى أطفال القطب الشمالي، زارها عام 2022 ما يصل إلى 10,5 ملايين شخص.

238- وتحظى لغات الأقليات من الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي باهتمام خاص. ففي عام 2022، اعتُمدت تدابير دعم شتى للغات الأقليات من الشعوب الأصلية في الاتحاد، مثل نشر الأعمال الروائية والتعليمية - المنهجية والعلمية، وقُدّم الدعم لوسائل الإعلام التي تنشر وتنتج محتوى بهذه اللغات. وفي عام 2022، تلقى الدعم 19 منشوراً بـ 11 لغة من لغات الشعوب الأصلية في الاتحاد و135 دورية بـ 18 لغة أصلية. وإضافة إلى ذلك، تجري ترجمة 97 عملاً مكتوباً بلغات الشعوب الأصلية في الاتحاد إلى 32 لغة أجنبية، كما نشرت مختارات بعنوان "أدب شعوب روسيا: الحكمة الشعبية".

239- وفي عام 2022، تمت الموافقة على خطة الأنشطة الرئيسية التي سيتم تنفيذها في الاتحاد الروسي للاحتفال بالعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية (2022-2032)، الذي يهدف إلى الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي. وفي إطار هذه الخطة، وبمشاركة فاعلة من رابطة الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى في الاتحاد الروسي، يجري تنفيذ أنشطة للحفاظ على لغات الشعوب الأصلية في الاتحاد وتعزيزها.

240- وفي عام 2021، أنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات للغات الأقليات من الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي، وهي مسؤولة عن مراجعة إجراءات تقييم القواعد النحوية لهذه اللغات وقواعد الإملاء وعلامات الترقيم الخاصة بها.

241- وينظم الاتحاد الروسي بنشاط أحياناً لتعزيز الثقافة التقليدية لشعوب البلاد، وهي: مسابقات الفولكلور والحفلات الموسيقية والموائد المستديرة والمهرجانات والمؤتمرات والدورات المتقدمة. وفي عام 2022، نظم 36 حدثاً ثقافياً واسع النطاق في إطار عام التراث الثقافي لشعوب روسيا، ونظم خلاله بدوره ما مجموعه 180 نشاطاً.

242- ومن أجل وضع الضمانات القانونية اللازمة للحفاظ على الهوية الثقافية لجميع الشعوب والمجموعات الإثنية للاتحاد الروسي، وكذا التنوع العرقي الثقافي واللغوي، اعتُمد عام 2022 القانون الاتحادي للتراث الإثني الثقافي غير المادي للاتحاد الروسي، وهو يهدف إلى إعمال الحقوق الدستورية للمواطنين في المشاركة في الحياة الثقافية وواجب الحرص على حفظ التراث التاريخي والثقافي الذي ينص عليه الدستور.

243- وتنص التشريعات الاتحادية على ضمانات محددة لحماية حقوق الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي، ويجري العمل بانتظام على تحسين التشريعات في هذا الصدد. وفي عام 2022، سُدَّت الثغرات التنظيمية التي سمحت للأفراد بإثراء أنفسهم بشكل غير مشروع على حساب المجتمعات المحلية، واتُّخذت تدابير لمنع إنشاء "مجتمعات محلية مزيفة"، وشُدِّد على توجيه دعم الدولة إلى الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي على وجه التحديد.

244- ولدى تقديم المساعدة إلى الأقليات من الشعوب الأصلية من أجل تلقي التعليم، يؤخذ أسلوب حياة الرحل الذي تحياه في الاعتبار. وفي عام 2023، اعتمد قانون اتحادي لتهيئة الظروف اللازمة لتلقي أفراد الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي التعليم قبل المدرسي والابتدائي العام في أماكن إقامتهم التقليدية ونشاطهم الاقتصادي.